

## تقرير

شوقي عشقوني  
lionbars@hotmail.comالإلتفاف النووي: اختراق المصالح وحرب اقتصادية ضي الأمت،  
العلاقة الأميركية . الأوروبية في مهبط ترامب

كثيرة هي المشاكل والتحديات التي شهدتها أوروبا في العامين الماضيين، أبرزها صعود ظاهرة اليمين المتطرف وسيطرة الشعبوية على الخطاب السياسي والجدل المحتدم في شأن المهاجرين، الى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والحركات الانفصالية المطالبة بالاستقلال، والازمات السياسية في ألمانيا وإيطاليا، وصولاً الى تدخلات روسيا المتزايد في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء

آخر التحديات والمشاكل، وأكثرها غرابة، هي العلاقة المتوترة والمتدهورة بين أوروبا والولايات المتحدة، المنحدرة من التحالف الى التنافس، ووصلت الى ادنى مستوياتها والى مفترق طرق بعدما كشف الاتفاق النووي عن تناقضها ووصولها الى نقطة الافتراق.

الهوة بين الاتحاد الأوروبي وأميركا تتسع، وهو امر يقود الى احتمال انفراط عقد التحالف التاريخي بين أميركا وأوروبا التي أصبحت مصالحتها مهددة نتيجة السياسات الأميركية الجديدة. ما يزعج الأوروبيين تفرد الرئيس الأميركي دونالد ترامب في اتخاذ القرارات، وهو يعرف انه سيغضب حلفاءه عبر الأطلسي. منذ توليه منصبه يتخذ قراراً تلو اخر بشكل احادي. في البداية كان انسحابه من اتفاق المناخ الذي تم التوصل اليه في باريس. من

جهودها، وما قامت به من خطوات في اتجاه تبني المواقف الأميركية بالنسبة الى البرنامج الباليستي الإيراني، وسياسة طهران الإقليمية، ومستقبل نشاطاتها النووية لما بعد عام 2025. كانت تأمل في لفتة أميركية، كالامتناع عن وأد الاتفاق وتوفير فرصة اضافية للتفاوض او الاكتفاء بفرض عقوبات رمزية، او تأجيل العمل بها الى حين. ولأن ترامب لم يتشاور مع اي من الدول الاطراف قبل ان يتخذ هذا القرار، لم يكن امام الدول الأوروبية الا خياران: - الانصياع لارادة ترامب باعلان الانسحاب، الامر الذي من شأنه اظهار الاتحاد الأوروبي كأنه قوة لا تملك من امرها شيئاً وليس امامها سوى الدوران في الفلك الأميركي.

- تحدي هذه الارادة بتأكيد استمرار التزامها بالاتفاق النووي مع إيران، والعمل على انقاذه وعدم تعريضه للانهايار. الامر الذي قد يؤدي الى صدام مباشر بينهما، خصوصاً اذا مضى ترامب قدماً في اعادة فرض العقوبات على إيران ومعاقبة الشركات الأوروبية التي لا تلتزمها. لم تتردد الدول الأوروبية كثيراً، فاتخذت قرار التحدي لثلاثة اعتبارات:

- الاول: اخلاقي - قانوني، اذ لم يكن امام الدول الأوروبية ما يبرر الانسحاب من اتفاق دولي لعبت دوراً أساسياً في التمهيد له، خصوصاً وانه لم يصدر عن الوكالة الدولية للطاقة النووية اي تقرير يشير من قريب او بعيد الى اقدام إيران على مخالفة او انتهاك اي من بنوده.

- الثاني: سياسي - امني، حيث باتت الدول الأوروبية أكثر اقتناعاً بأن انهيار الاتفاق مع إيران سيؤدي حتماً الى مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط، خصوصاً وان انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق تزامن مع قرار نقل سفارتها الى القدس، ووصلت الى نتيجة مفادها ان لاوروبا مصلحة مؤكدة في العمل للحيلولة دون وقوع حرب جديدة في المنطقة.

- الثالث: اقتصادي - تجاري، حيث ان قرار الانسحاب الأميركي من الاتفاق واعادة فرض العقوبات على إيران، سيمكن الولايات المتحدة



المساكنة بين الأوروبيين وواشنطن تنتظر انتهاء ولاية ترامب.

أوروبا، لأن الغرب لا وجود له كمفهوم ولا كفاعل سياسي من دون الولايات المتحدة. اعتبروا ان فسخ الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة سيشكل تهديداً للنظام الدولي الليبرالي لا يمكن مقارنته بنتائج التعاون مع رئيس أميركي يزعم استقرار هذا النظام. حددوا ملفات خلافية عدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أبرزها اتفاق التجارة الحرة العابرة للأطلسي والسياسة التجارية بشكل عام، البيئة والتغير المناخي، الملف النووي الإيراني، السياسات المتعلقة باللاجئين. توصلوا الى ان الدول الأوروبية ينبغي ان تزيد من الاعتماد على النفس والتعاون في ما بينها عند التعامل مع هذه الملفات، وان لا تتردد في التقاطع مع الانظمة الاوتوقراطية في الصين وروسيا اذا اقتضت الضرورات ذلك، مع الاعداد منذ الان لمرحلة ما بعد ترامب في أميركا.

في المقابل، يرى انصار سياسة خارجية ما بعد اطمسية، ان الولايات المتحدة لم تعد قادرة على حماية أوروبا لانها اضعف، ولان اولوياتها في مناطق اخرى من العالم بدءاً بأسيا. وهذا لم يبدأ مع ترامب وانما مع الرئيس السابق باراك اوباما الذي باشر الانسحاب من الصراعات الدائرة في جوار أوروبا. كان قد كلف انجيلا ميركل الاهتمام بالازمة الأوكرانية، وفي الشرق الاوسط قام باقل الممكن مما سمح للروس بالتدخل هناك. ترك الاتحاد الأوروبي يواجه وحيداً ازمة اللاجئين، وهي احدي نتائج السياسة الأميركية الفوضوية في الشرق الاوسط.

المشكلة بالنسبة الى الأوروبيين انهم يدركون ان لا غنى لهم في الوقت الراهن، وربما في المستقبل المنظور، عن مظلة الحماية الأميركية، لأن هدف الاعتماد على النفس سيحتاج الى فترة طويلة. كما سيتطلب زيادة كبيرة في انفاقهم العسكري. ترامب بعقلية رجل الاعمال يعرف هذا الامر، لذا لا يبدو انه في وارد التهذبة او التراجع.

في المحصلة، سياسات ادارة ترامب والازمات التي تنجم عنها من جهة والحضور المتزايد لروسيا والصين على المستوى الدولي من جهة اخرى، سيعزز وجهة نظر الداعين الى سياسة اوروبية أكثر استقلالية والى بناء شراكات جديدة على حساب الشراكة الحصرية عبر الأطلسي التي فرضتها سياسات دولية تغيرت بشكل كبير.

تتعلق بعيوب تصميم الاورو، والعقوبات الثانوية لا تستمد قوتها فقط من جاذبية السوق الأميركية، بل بسبب القوة التي تأتي من الدولار كونه عملة الاحتياط العالمية.

قد يخفف القادة الأوروبيون من حدة النزاع من طريق استرضاء ترامب، والانتظار حتى تنتهي فترة رئاسته. في غالب الظن ستصبح العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا أكثر فاكتر علاقة "مساكنة". سوف يتعاون الحلفاء القدامى على اساس المعاملات في المجالات ذات الاهتمام المشترك مثل مكافحة الارهاب والتجارة. لكن الرؤية المشتركة الى العالم التي ميزت هذه الشراكة منذ الحرب العالمية الثانية، من الممكن جدا انها انتهت.

في وقت سابق من هذا العام، اعدت مجموعة من انصار الحفاظ على الحلف الأطلسي وثيقة بعنوان "بيان اطمس في زمن دونالد ترامب"، اشاروا فيها الى ان الحفاظ على التحالف مع الولايات المتحدة ضرورة حيوية امنية واستراتيجية بالنسبة الى دول

”

بعد انسحاب أميركا  
من الاتفاق النووي  
قررت أوروبا ان تتحمل  
مسؤولياتها

“

من فرض نفسها كشرطي وحيد للاقتصاد العالمي، الامر الذي ترفضه أوروبا وترى انه يتناقض تماماً مع مصالحها الاقتصادية والتجارية. لذا، كان على أوروبا ان تؤكد ليس فقط رفضها النهج الأميركي، وانما ان تثبت قدرتها على مقاومته وتحديه اذا ارادت تعزيز مكانتها لاعبا رئيسا على المسرح الدولي، على الاقل في المجال الاقتصادي.

في الواقع، يبدو الأوروبيون كأنهم امام جبل من الصعوبات، خصوصاً وانه مع انسحاب ترامب من الاتفاق النووي واعلانه اعادة فرض العقوبات الاقتصادية والتجارية السابقة على طهران، والتحضير لعقوبات اضافية تطاول كل الشركات المتعاملة معها، بدأت تلوح في الافق علامات حرب اقتصادية بين واشنطن والعواصم الأوروبية خصوصاً باريس وبرلين ولندن، مع تحدي ايجاد وسيلة لتلافي العقوبات الأميركية التي تستهدف الشركات التجارية التي تتعامل مع إيران، بما فيها الشركات الأوروبية، واهمها شركات النفط والطائرات والسيارات والانشاءات والهواتف الخليوية وقيض من الشركات المتوسطة والصغرى التي وجدت في السوق الإيرانية ضالتها. الواقع ان معظم الشركات التي تنسحب من إيران، تفعل ذلك حفاظاً على اعمالها في الولايات المتحدة التي تتخطى حجم تجارتها مع إيران بعشرات المرات.

عندما يتعلق الامر بالاتفاق الإيراني، هناك نقطة ضعف اساسية تعرقل قدرة أوروبا على الالتزام،